اجتماع فريق الخبراء حول
((كفاءة الموارد في المنطقة العربية: رصد التقدم المحرز في تحقيق الهدف 12 وإعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة كورونا كوفيد ناين تين (COVID- 19)))

عنوان المداخلة
دور اقتصاديات النفط الخام في تحقيق الهدف 12 في أجندة التنمية المستدامة 2030 في بعض دول أوابك النفطية للمدة (1970-2019)

الأستاذ الدكتور هيثم عبدالله سلمان
مدير إدارة العلوم والبحث العلمي
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الالكسو) / تونس

المقدمة :

لقد حددت مؤخراً أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 عند اجتماع رؤساء الدول والحكومات والممثلين السامين في مقر الأمم المتحدة في نيويورك للمدة 25- 27 أيلول/ سبتمبر 2015، وتقرر أن تعتمد اليوم أهدافاً عالمية جديدة للتنمية المستدامة[1]، وفي 1 كانون الثاني/يناير 2016، يبدأ رسمياً نفاذ أهداف التنمية المستدامة الـ 17 لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وستعمل الدول خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة - واضعة نصب أعينها هذه الأهداف الجديدة التي تنطبق عالمياً على الجميع - على حشد الجهود للقضاء على الفقر بأشكاله المختلفة ومكافحة عدم المساواة ومعالجة تغير المناخ، مع كفالة شمول الجميع بتلك الجهود.

وعلى الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة ليست ملزمة قانوناً، فإن من المتوقع أن تأخذ الحكومات زمام ملكيتها وتضع أطر وطنية لتحقيقها، ولذا فالدول هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسة عن متابعة التقدم المحرز واستعراضه، مما يتطلب جمع بيانات نوعية - يسهل الوصول إليها - في الوقت المناسب، بحيث تستند المتابعة والاستعراض على الصعيد الإقليمي إلى التحليلات التي تجري على الصعيد الوطني، وبما يسهم في المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي. وستُرصد أهداف التنمية المستدامة الـ 17 وغاياتها الـ 169 من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات العالمية التي تعتمدها اللجنة الإحصائية[2]، ولاسيما الهدف الذي نحن بصدده اليوم وهو الهدف (12) الذي ينص على ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، من خلال الغايات الآتية:

---

[1] الأمم المتحدة، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، -27 أيلول/ سبتمبر 2015، نيويورك، ص 7.

[2] أهداف التنمية المستدامة: 17 هدفاً لتحويل عالمنا. https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/home/

1- تنفيذ الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مع قيام الدول جميعاً باتخاذ إجراءات وتولي الدول المتقدمة النمو دور الريادة، مع مراعاة مستوى التنمية في الدول النامية وقدراتها.
2- تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية، بحلول عام 2030.
3- تشجيع الشركات، ولاسيما الشركات الكبيرة وعبر الوطنية، على اعتماد ممارسات مستدامة، وإدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها.
4- تعزيز ممارسات الشراء العمومي المستدامة، وفقاً للسياسات والأولويات الوطنية.
5- ضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة بحلول عام 2030، من خلال الآتي:
أ- دعم الدول النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية للمضي قدماً نحو تحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة.
ب- ترشيد إعانات الوقود الأحفوري غير المتسمة بالكفاءة التي تشجع على الاستهلاك المسرف، عن طريق القضاء على تشوهات الأسواق، وفقاً للظروف الوطنية، بما في ذلك عن طريق إعادة هيكلة الضرائب والتخلص بالتدريج من الإعانات الضارة، حيثما وجدت، لإظهار آثارها البيئية، على أن تراعى في تلك السياسات على نحو كامل الاحتياجات والظروف الخاصة للدول النامية، والتقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة التي قد تنال من تنميتها، وعلى نحو يكفل حماية الفقراء والمجتمعات المحلية المتضررة.

1- الأطر والمنهجيات الإحصائية لقياس مؤشرات الاستهلاك والإنتاج

تُعد الأطر والمنهجيات الإحصائية من القضايا المهمة في التحليل الإحصائي للمؤشرات ولاسيما التي يمكن قياسها وحسابها، ولاسيما في القضايا الإستراتيجية؛ لأنها تعكس من خلال مؤشراتها الجانب الحقيقي للدراسة المعنية، ومن هنا فأن استهلاك الطاقة وإنتاجها، ولاسيما النفط الخام التي خصصت الدراسة عليه هو من المسببات الكبيرة لتفشي ظاهرة التلوث البيئي العالمي، فمن خلال ملاحظة بيانات الجدول رقم (1) ، يتبين أن نسبة الاستهلاك للنفط الخام في بعض دول أوابك النفطية إلى الاستهلاك العالمي قد ارتفعت بشكل متوالي خلال المدة (2019-1970) من 1.6 % عام 1970 إلى 7.3 % عام 2019، وقد تصدرت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى في نسبة الاستهلاك العالمي لهذه المجموعة من الدول النفطية، إذ ارتفعت نسبتها من 0.96 % عام 1970 إلى 3.9 % عام 2019، وهذه النسبة إنما تعكس الاستهلاك الكبير للمملكة من النفط الخام الذي يلبي الطلب المحلي ولاسيما في الصناعات الكثيفة الاستهلاك للطاقة.

الجدول رقم (1)

استهلاك النفط الخام في بعض دول منظمة أوابك ونسبتها إلى الاستهلاك العالمي لأعوام مختارة

الكمية : ألف برميل/ يوم

النسبة : مئوية

%	2019	%	2010	%	2000	%	1990	%	1980	%	1970	الدولة
3.9	3788	3.7	3206	2.1	1627	1.7	1136	0.96	592	0.96	435	السعودية
1.1	1042	0.75	654	0.50	381	0.45	300	0.16	99	0.00	3	الإمارات
0.73	716	0.66	570	0.60	461	0.47	313	0.23	142	0.10	46	العراق
0.43	427	0.55	478	0.34	257	0.10	67	0.14	83	0.21	97	الكويت
0.76	743	0.88	766	0.72	552	0.70	465	0.42	257	0.26	117	مصر
0.46	454	0.38	327	0.25	190	0.32	212	0.20	120	0.00	43	الجزائر
7.3	7170	6.9	6001	4.5	3468	3.8	2493	2.1	1293	1.6	741	المجموع
100	98272	100	86856	100	76485	100	66364	100	61408	100	45313	العالم

المصدر :

- من إعداد الباحث وبالاعتماد على: Bp Statistical Review of World Energy 2020

أما بالنسبة إلى إنتاج النفط الخام، فمن ملاحظة بيانات الجدول رقم (2) يتبين ان نسبته قد تذبذبت إلى الإنتاج العالمي خلال المدة (1970-2019)، بشكل كبير ولكنها متجه نحو الارتفاع، إذ ارتفعت نسبة إنتاج النفط الخام في بعض دول منظمة أوابك إلى نسبة الإنتاج العالمي من 22 % عام 1970 إلى 27.1 % عام 2019، ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى هذا التذبذب الكبير هو الأسباب سياسية أولاً، والاقتصادية ثانياً، والفنية ثالثاً، وقد تكون لأسباب الكوارث طبيعية رابعاً، وقد تصدر المملكة العربية السعودية كذلك المرتبة الأولى بنسبة الإنتاج العالمي، إذ ارتفعت نسبتها من 8 % عام 1970 إلى 12.4 % ، وجاء العراق بالمرتبة الثانية، إذ ارتفعت نسبته من 3.2 % عام 1970 إلى 5 % عام 2019.

الجدول رقم (2)

إنتاج النفط الخام في بعض دول منظمة أوابك ونسبتها إلى الإنتاج العالمي لأعوام مختارة

الكمية : ألف برميل / يوم

النسبة : مئوية

%	2019	%	2010	%	2000	%	1990	%	1980	%	1970	الدولة

السعودية	3851	8.0	10270	16.3	7106	10.9	9121	12.2	9865	11.8	11832	12.4
الإمارات	780	1.6	1735	2.8	1985	3.1	2599	3.5	2937	3.5	3998	4.2
العراق	1549	3.2	2658	4.2	2149	3.3	2613	3.5	2469	3.0	4779	5.0
الكويت	3036	6.3	1757	2.8	964	1.5	2244	3.0	2564	3.1	2996	3.1
مصر	319	0.7	580	0.9	897	1.4	779	1.0	725	0.9	686	0.9
الجزائر	1054	2.2	1134	1.8	1367	2.1	1549	2.1	1689	2.0	1486	1.6
المجموع	10589	22.0	18134	28.8	14468	22.3	18905	25.3	20249	24.3	25777	27.1
العالم	48075	100	62942	100	65022	100	74718	100	83409	100	95192	100

المصدر :

- من إعداد الباحث وبالاعتماد على: Bp Statistical Review of World Energy 2020

أما بشأن كمية الأنبعاثات لثاني أكسيد الكربون في بعض دول منظمة أوابك فهي انعكاس لما جرى إنتاجه من النفط الخام واستهلاكه في هذه الدول، فمن ملاحظة بيانات الجدول رقم (3) يتبين أن نسبة أنبعاثات الدول قيد الدراسة إلى نسبة الأنبعاثات العالمية خلال المدة (2019- 1970) قد ارتفعت من 0.86 % عام 1970 إلى 4.3 % عام 2019، ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى هذه النسب المرتفعة هي إن هذه الدول جميعهاً هي دول نفطية بامتياز وهي تعتمد بشكل كبير على عوائد الصادرات النفطية لتمويل موازنتها السنوية، وقد تصدرت المملكة العربية السعودية كذلك المرتبة الأولى بهذه النسبة، إذ ارتفعت نسبتها من 0.47 % عام 1970 إلى 1.7 % عام 2019 ، وجاءت الإمارات العربية المتحدة بالمرتبة الثانية، إذ ارتفعت نسبتها من 0.00 % عام 1970 إلى 0.83 % عام 2019، ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى ارتفاع نسبة أنبعاثات ثاني أكسيد الكربون في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة هي أن معظم الصناعات في هذه الدول هي صناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة مثل صناعة الألمنيوم والحديد والصلب والصناعة البتروكيمياوية وغيرها من الصناعة وهذه الصناعات تتميز بأنها صناعات كثيفة الأنبعاثات لثاني أكسيد الكربون.

الجدول رقم (3)

كمية أنبعاثات ثاني أكسيد الكربون في بعض منظمة أوابك ونسبتها إلى الأنبعاثات العالمية

لأعوام مختارة

الكمية : مليون طن

النسبة : مئوية

	2019	%	2010	%	2000	%	1990	%	1980	%	1970	لة

7	579.9	1.6	486.3	1.2	278.2	0.95	202.3	0.53	97.9	0.47	67.0	ودية
3	282.6	0.69	215.3	0.53	124.4	0.39	82.2	0.14	25.9	0.00	2.0	رات
3	148.6	0.32	99.1	0.31	74.4	0.25	52.3	0.12	22.6	0.00	9.2	راق
8	97.3	0.28	87.0	0.22	51.3	0.00	18.4	0.11	20.2	0.11	16.2	يت
4	217.4	0.61	188.8	0.50	118.7	0.41	87.9	0.25	45.7	0.14	20.2	ر
3	147.1	0.30	94.2	0.26	62.6	0.31	65.4	0.21	38.5	0.00	8.3	ائر
8	1472.9	3.8	1170.7	3.0	709.6	2.4	508.5	1.4	250.8	0.86	122.9	موع
0	34169.0	100	31085.5	100	23676.4	100	21331.5	100	18433.6	100	14312.9	الم

المصدر :

- من إعداد الباحث وبالاعتماد على: Bp Statistical Review of World Energy 2020

2- رصد التقدم المحرز في الهدف (12) من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية ومراجعة التقدم الوطني

فمن خلال رصد التقدم المحرز في الهدف (12) من أهداف التنمية المستدامة، فلا يمكن النظر إليه لوحده، وإنما ينظر إلى مجمل الأهداف الـــ (17) في أجندة أهداف خطة التنمية المستدامة 2030 لأنه الهدف (17) هو جزء لا يتجزأ عن الأهداف الأخرى، لذا يستوجب على الدول العربية رسم إستراتيجية لهذا الهدف وسواه، فمما لا شك فيه أن كلمة الإستراتيجية لا تعني فقط رسم الخطط والآليات وجمع العلاقات المتشابكة والمتشعبة من الفاعلين الوطنيين مثل الوزارات والهيآت وغيرها، بل ينبغي أن تكون هناك رؤية شاملة لمثل هذه الإستراتيجية، رؤية نابعة من الأخلاق والثقافة والقيم، هذه الرؤية تحتم أن تكون لها رسالة وطنية لها أهداف وسياسات شاملة يسعى كل جهاز حكومي أو غير حكومي بدوره إلى تفعيل الرؤية الوطنية لتعزيز وتنمية وتطوير الاقتصاد برمته في ضمن خطط إستراتيجية وطنية مرحلية ومؤسساتية وموضوعية[3]، من خلال دولة ذات توجه تنموي ويعرف مانويل كاستلس (Manuel Castells) الدولة ذات التوجه التنموي على أنها تلك الدولة التي تؤسس شرعيتها على قدرتها على إطلاق عملية تنموية متواصلة لا تقتصر على معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي فقط، ولكن تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وفي علاقاتها بالاقتصاد الدولي، كذلك ترتبط بالمشروع النهضوي الذي تدير دفته الدولة التنموية، وإجراء تحولات مهمة في النظام الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية (The Social Order)، إذ أن عمليات التحول والنهضة لا تقتصر على التحولات في الهيكل الاقتصادي فقط، ولكن تمتد إلى علاقات الإنتاج والهياكل الاجتماعية المصاحبة

[3] يحيى مفرح الزهراني، نحو إستراتيجية وطنية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية في القطاع النفطي في المملكة العربية السعودية، في ذروة النفط: التحديات والفرص أمام دول الخليج، منتدى العلاقات العربية والدولية، ومعهد قطر لأبحاث الطاقة والبيئة، تحرير: فهاد الحربي، وآخرون، الطبعة الأولى، دار الكتب القطرية، الدوحة، 2015، ص 225.

لها[4]، وهذا الحال يتعلق بإستراتيجية الدولة بشكل عام، فكيفما الحال إذ ما نظرنا إلى إستراتيجية للطاقة المستدامة التي هي المحرك الأساس لنمو الناتج المحلي الإجمالي والممول الرئيس للموازنة السنوية العامة للدول العربية النفطية.

وتأسيساً لما سبق يتبين أن رسم الإستراتيجية للطاقة المستدامة في الدول العربية يتطلب رؤية ثاقبة لما ستؤول إليه الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لاسيما وان الأوضاع الإقليمية والدولية تمر في مخاض جديد لم تشهده المنطقة العربية مسبقاً آلا وهي جائحة كورونا، وهذا يتطلب تحليل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية من منظور سياسي لكي تجني ثمارها بما يتناسب مع تطلعات المجتمعات العربية أولاً وبما يتناسب مع السياسات الاقتصادية العربية ثانياً، فضلاً عن إنها لا بد أن تتناسب مع رغبات الدول المستهلكة للطاقة ثالثاً، فإن أية إستراتيجية للطاقة ينبغي أن تستهدف دوام الطاقات المتاحة في كل مراحل صناعة الطاقة من أبحاث وتنقيب وتكرير ونقل وتوزيع وتسويق والعمل على توسعتها وتوفيرها في كل وقت، وينبغي في أي اتفاق شراكة التزام شرطين أساسيين على الأقل للحفاظ على حقوق الدولة وأولهما: زيادة حصة الدولة المنتجة من المردود المالي من عائد برميل النفط - على سبيل المثال - وثانيهما: شرط قانوني يؤكد سيادة الدولة على ثروتها الوطنية [5].

3- إعادة البناء المعرفي والتعافي الأفضل والأخضر في سياق جائحة كورونا (كوفيد ناين تين (COVID-19)).

بما أن إعادة البناء المعرفي والتعافي الأفضل والأخضر في سياق جائحة كورونا يصب في صلب التنمية المستدامة، لذا فقد جعلت جائحة كورونا التنمية المستدامة على إنها مفهوم معولم للتنمية يطرح على أساس الفهم والإدراك للواقع الحالي والتوقع لما هو قادم، وبما إن نظرية التوقعات الرشيدة* أصبحت من الماضي واستبدلت بنظرية السيناريوهات، لذا ينبغي طرح التنمية المستدامة بحسب سيناريوهات محتملة لاسيما فيما يتعلق بالأجيال القادمة في بناء المعرفة والتعافي الأفضل والأخضر للمجتمعات العربية، فضلا عن إرساء طبيعة سياسة الطاقة العالمية التي تخلت منذ تأسيس وكالة الطاقة العالمية في نوفمبر عام 1974 عن سياسة إدارة عرض الطاقة المعتمدة على تأمين مصادر الطاقة إلى سياسة إدارة طلب الطاقة التي تعتمد على رفع الكفاءة في استخدام الطاقة، والبحث عن مصادر محلية وجديدة، والترشيد في استهلاك الطاقة وعدم الهدر والإسراف، وتلك الأهداف

---

[4] محمود عبد الفضيل، التجربة الأسيوية في التنمية والدروس المستفادة مع إشارة خاصة لتجربة ماليزيا، في الاجتماع السياسي والتنمية والاقتصاد وفقه الإصلاح: مدخل لتكوين طالب العلم في عصر العولمة، تقديم: عبد العزيز القاسم، الطبعة (1)، الشبكة العربية للابحاث والنشر، بيروت، 2010، ص 335.

[5] الشركات المتعددة الجنسية، ص 233- 234.

* ظهرت نظرية لتوقعات الرشيد على يد الاقتصادي موث (Muth) عام 1961.

جميعها جسدتها سياسة إدارة طلب الطاقة التي أول من استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية عام 1993 وتبعتها بعض الدول الأوربية مثل ألمانيا، وبعض الدول الآسيوية مثل اليابان، وبعض الدول العربية التي جاءت في مقدمتها مصر.

الخاتمة :

أن الهدف (12) الذي ينص على ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، من خلال غاياته المتنوعة، تنتج عند الأخذ بها استهلاك وإنتاج مستدام على وفق المعايير والمؤشرات التي يجرى القياس بها ولاسيما موضوع قيد الدراسة وهي استهلاك النفط الخام وإنتاجه في بعض دول أوابك النفطية للمدة (1970-2019)، وقد توصلت الدراسة إلى أن استهلاك وإنتاج النفط الخام غير مستدام بشكل عام وقد تصدر المملكة العربية السعودية والعراق ودولة الإمارات العربية المتحدة بهذا الاستنتاج، فضلاً عن أن كمية الأنبعاثات من ثاني أكسيد الكربون ونسبتها قد توافقت تماماً مع كميات استهلاك النفط الخام ونسبته في هذه الدول؛ وذلك بسبب توافق نسب كمية الأنبعاثات مع نسب استهلاك النفط الخام، مما يدل على أن معظم كمية الأنبعاثات كانت نتيجة الاستهلاك غير المستدام للنفط الخام، وهذا لا يعني بالضرورة انفصام العلاقة بين كمية الأنبعاثات وكمية إنتاج النفط الخام، إذ من المعروف أن معظم التلوث الناجم عن استخراج النفط الخام يقع على التربة والمياه بشكل كبير، من خلال الانسكاب في البر والبحر، والحفر، والتنقيب، والإنتاج، وبدرجة اقل على الهواء. .....

ومن المتوقع على وفق السيناريو الذي استنتجناه وهو الاستمرار في ارتفاع نسبة التلوث البيئي في الدول قيد الدراسة بشكل كبير جداً بعد اجتياز جائحة كورونا مباشرة، ولكن ليس بسبب استهلاك النفط الخام غير المستدام كما مشار إليه سابقاً فقط، ولكن بسبب زيادة إنتاج النفط الخام غير المستدام، ومن ثم تصديره إلى الدول الكبار المستهلكة للطاقة؛ وذلك بسبب إن معظم الشركات الصناعية الكبرى في الدول المتقدمة قد نفذت مخزوناتها السلعية بسبب توقف إنتاجها بسبب الجائحة وزيادة الطلب على منتجاتها الصناعية، مما جعل من مخازنها فارغة من الآلات والمعدات والمنتجات الصناعية الأخرى، وبالتالي أدى إلى زيادة رأسمال الشركات الصناعية الكبرى العالمية نتيجة بيع تلك المنتجات الصناعية المخزونة وتحويلها إلى نقد (دولار) ، مما سيشجعها على فتح خطوط إنتاجيه جديدة أو زيادة ساعات العمل اليومية بغرض تلبية الطلب المحلي والدولي على منتجاتها، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على النفط الخام في الدول المشار إليها سابقاً، فضلاً عن غيرها من الدول المنتجة، مما سيؤدي إلى زيادة إنتاج النفط الخام بشكل كبير جداً لتلبية طلب تلك المشروعات الصناعية في الدول المتقدمة على الطاقة، مما سيؤدي حتماً إلى ارتفاع أسعار النفط الدولية ما بين (100-200) دولار / برميل، ومن ثم سيزداد إنتاج النفط الخام بشكل غير المستدام أيضاً وبالتالي ستكون النتيجة النهائية بعد جائحة كورونا هي بروز مشكلة مزدوجة وهي إن استهلاك النفط الخام وإنتاجه في هذه الدول وغيرها سيكونان غير مستدام.